

## المحاضرة الثانية

### علامات الأفعال:

يقول ابن مالك:

بتا فعلت وأنت ويا أفعلي ... ونون أقبلن فعل ينجلي

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء فعلت والمراد بها تاء الفاعل وهي المضمومة للمتكلم نحو فعلت والمفتوحة للمخاطب نحو تباركت والمكسورة للمخاطبة نحو فعلت ويمتاز أيضا بتاء أنت والمراد بها تاء التأنيث الساكنة نحو نعمت وبئست فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب نحو هذه مسلمة ورأيت مسلمة ومررت بمسلمة ومن اللاحقة للحرف نحو لات وربت وثمرت وأما تسكينها مع رب وثم فقليل نحو: ربت وثمرت.

ويمتاز أيضا بياء أفعلي والمراد بها ياء الفاعلة وتلحق فعل الأمر نحو اضربي والفعل المضارع نحو تضربين ولا تلحق الماضي.

وإنما قال المصنف يا أفعلي ولم يقل ياء الضمير لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم وهي لا تختص بالفعل بل تكون فيه نحو أكرمني وفي الاسم نحو غلامي وفي الحرف نحو إني بخلاف ياء افعلي فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدم وهي لا تكون إلا في الفعل ومما يميز الفعل نون أقبلن والمراد بها نون التوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة فالخفيفة نحو قوله تعالى: {لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ} والثقيلة نحو قوله تعالى:

{لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ}

فمعنى البيت ينجلي الفعل بتاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة وياء الفاعلة ونون التوكيد.

## أنواع الفعل:

يقول ابن مالك:

وماضي الأفعال بالتا مز وسم ... بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخلوه عن علامات الأسماء وعلامات الأفعال ثم مثل بهل وفي ولم منبها على أن الحرف ينقسم إلى قسمين مختص وغير مختص فأشار بهل إلى غير المختص وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال نحو هل زيد قائم وهل قام زيد وأشار بفي ولم إلى المختص وهو قسمان مختص بالأسماء كفي نحو زيد في الدار ومختص بالأفعال كلم نحو لم يقيم زيد ثم شرع في تبين أن الفعل ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر فجعل علامة المضارع صحة دخول لم عليه كقولك في يشم لم يشم وفي يضرب لم يضرب وإليه أشار بقوله فعل مضارع يلي لم كيشم ثم أشار إلى ما يميز الفعل الماضي بقوله وماضي الأفعال بالتا مز أي ميز ماضي الأفعال بالتاء والمراد بها تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ نحو تباركت يا ذا الجلال والإكرام ونعمت المرأة هند ويئست المرأة دعد.

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر قبول نون التوكيد والدلالة على الأمر بصيغته نحو اضربن واخرجن فإن دلت الكلمة على الأمر ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل وإلى ذلك أشار بقوله:

والأمر إن لم يك للنون محل ... فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فصه وحيهل اسمان وإن دلا على الأمر لعدم قبولهما نون التوكيد فلا تقول صهن ولا  
حيهلن وإن كانت صه بمعنى اسكت وحيهل بمعنى أقبل فالفارق (١) بينهما قبول  
نون التوكيد وعدمه نحو اسكتن وأقبلن ولا يجوز ذلك في صه وحيهل.

## المعرب والمبني:

يقول ابن مالك:

والاسم منه معرب ومبني ... لشبهه من الحروف مدني

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: المعرب وهو ما سلم من شبه الحروف.

والثاني: المبني وهو ما أشبه الحروف وهو المعني بقوله لشبهه من الحروف مدني أي  
لشبهه مقرب من الحروف فعلة البناء منحصرة عند المصنف رحمه الله تعالى في شبه  
الحرف.

ثم نوع المصنف وجوه الشبه في البيتين الذين بعد هذا البيت وهذا قريب من مذهب  
أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد  
نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف وممن ذكره  
ابن أبي الربيع.

وجوه شبه الاسم بالحرف:

يقول ابن مالك:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ... والمعنوي في متى وفي هنا

وكنيابة عن الفعل بلا ... تأثر وكافتقار أصلا

ذكر في هذين البيتين وجوه شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شبهه له في الوضع كأن يكون الاسم موضوعا على حرف.

واحد كالتاء في ضربت أو على حرفين كنا في أكرمنا وإلى ذلك أشار بقوله في اسمي جئتنا فالتاء في جئتنا اسم لأنه فاعل وهو مبني لأنه أشبه الحرف في الوضع في كونه على حرف واحد وكذلك نا اسم لأنها مفعول وهو مبني لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين .

والثاني: شبه الاسم له في المعنى وهو قسمان أحدهما ما أشبه حرفا موجودا والثاني ما أشبه حرفا غير موجود فمثال الأول متى فإنها مبنية لشبهها الحرف في المعنى فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم وللشروط نحو متى تقم وفي الحالتين هي مشبهة لحرف موجود لأنها في الاستفهام كالهزمة وفي الشرط كإن ومثال الثاني هنا فإنها مبنية لشبهها حرفا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي ما وللنهي لا وللمتني ليت وللترجي لعل ونحو ذلك فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفا مقدرًا .

والثالث: شبهه له في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو دراك زيدا فدراك مبني لشبهه بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره كما أن الحرف كذلك.

واحترز بقوله بلا تأثر عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل نحو ضربا زيدا فإنه نائب مناب اضرب وليس بمبني لتأثره بالعامل فإنه منصوب بالفعل المحذوف بخلاف دراك فإنه وإن كان نائبا عن أدرك فليس متأثرا بالعامل.

وحاصل ما ذكره المصنف أن المصدر الموضوع موضع الفعل وأسماء الأفعال  
اشتركا في النيابة مناب الفعل لكن المصدر متأثر بالعامل فأعرب لعدم مشابهته  
الحرف وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل فبنيت لمشابتها الحرف في أنها نائبة  
عن الفعل وغير متأثرة به

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب  
والمسألة خلافية وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

والرابع: شبه الحرف في الافتقار لل لازم وإليه أشار بقوله وكافتقار أصلا وذلك  
كالأسماء الموصولة نحو الذي فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلة فأشبهت  
الحرف في ملازمة الافتقار فبنيت وحاصل البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب  
المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة وأسماء الأفعال والأسماء  
الموصولة.

\*\*\*\*\*